

تخلوا وجوبا كما نقرر الرابع الاحصار العام بان يمنع اللحم
عن المضي في نسكه من جميع الطرق الا بقتال او بفل ما لم يلبس
حينئذ التخلوا وان اتسع الوقت ولو منعوا من الرجوع ايضا الخ
الاحصار الخاص فاذا احبس ظمنا او بدنيا وهو معسر فله التخل
التداسي اللذين وليس للذئب التخليل وله منعه من السف
الآن اعسرا وتأجل اللذين وان لم يبق من اجله الاخطه
وإذا تخل الثلاثة الاول **المحصر** بقسمه عن الحج وكذا عن
العرق فليكن تخلهم بدمج ما يجري في الاضحية ثم بعد الذبح
الحلق مع اقتران ذبته التخل بها اي بالذبح والحلق
ومن حج عن الذبح بالطريق السابق في دم نحو التمتع
اطم بقيمة الشاة فان حج عن الاطعام صام بعد
الامتداد والمنكس منها **والرفيق** وكذا الحز الذي لم يجد
دما ولا طعاما **بالتخل بالذبيحة مع الدم فقط** ويتبعه
موضع الاحصار من الحل وان امكنه بعثه الى طرف الحرم
للذبح وتفرقة اللحم وتفرقة الطعام ولما لم يمد من سائر
الدماء لانه صار في حقه الحرم في حق غيره ولا يتبعين
للصوم محل ويتوقف التخل على الذبح او الاطعام لا على
الصوم لطول مدته **ولا قضاء عليهم** اذا تخلوا لانه
لا تقصير منهم بل الامر كما كان قبل الاحرام فاذا احصر
في قضاء او نذر معين في عام حصره ببق في ذمته كما
كان وكذا نية الاسلام والنذر اذا استقرت بانه

وجبت

وجبت فيها شروط الاستطاعة قبل حصره وان احصر في
حج تطوع واسلاما وتذرا لم يستقر لم يلزمه شي في القطوع
اصلا ولا في الاضحية حتى يستطيع ومن شرط التخليل الحرة
عند الشروع لغرافه فاد او مرض او غيره ذلك كضلال طريق
وقطعا في العدد جاز وحينئذ قلنا التخليل به كما انه يخرج
من الصوم فيما لو نذر بشرط ان يخرج منه بعد ثم بشرط
كعدي لزمه وبلا هدي او لطلق لم يلزمه فيكونه كالتخليل
فقط ولو قال ان مرضت فانا حلال فرض صار حلالا ينسب
للمرض وله قلب حجة عمره نحو المرض وانما لم يجز التخليل في المرض
بالشرط كما لا حصار لان التخليل لا يقيد زوال نحو المرض بخروج
التخليل بالاحصار بل يصير حتى يزول عنده فان كان حرا
بالقوة لزمها او حج وفاته بتخليل بعلم عمره وبالتخليل من فاته الوقت
بغيره وجوبا فيحرم عليه استدامة احرامه الى قابل لزوال وقت
كالارثاء ولو استدامه حتى يموت قابل لم يجز ويكونه كالتخليل بطواف
وسعي لم يكن سعي بعد طواف القدوم وحلق بنية التخل وانه يسوغ
العمرة ولا يجزيه عمرة الاسلام ولا يجزيه رمي وسبب وادب وفاته
وبما فعله من عمل العمرة يحصل التخليل ولما الاول فيحصل بولده الحلق
والطواف المتبوع بالنسي لسقوط حكم الرمي بالقوات فصارت رمي
ويؤضي برغورا وجوبا ان كان تطوعا لانه لا يجوز في تقصير فان كان
رضائيا في ذمته كما كان وعليه دم وان كان بالقوات بعد ركوع
ورسائيا فحرم التمتع فيكون دم ترتيب وتعدير ويذبح وجوبا في حجة

بغيره ولو لم يلبس ظمنا او بدنيا وهو معسر فله التخل